توجه حكومي لاستثمار قطاع المعادن بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية

إنشاء منطقة صناعية في (النشيمة - بلحاف) بمحافظة شبوة على ساحل البحر العربي

إعداد / إدارة المعلومات:

تتجه الحكومة خلال العام الحالي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية « ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي» نحو تنفيذ حزمة من الإصلاحات التشريعية والقانونية في قطاع التعدين في خطوة تهدف لجذب الاستثمارات الخليجية والعربية والأجنبية إلى قطاع المعادن الغني في اليمن، في حين تتوقع المؤسسة الدولية أن يرفد قطاع التعدين في اليمن الخزينة العامة للدولة بنحو مليار دولار سنوياً .

وأوضح رئيس الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية الدكتور إسماعيل الجند أن مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع الحكومة اليمنية انتهت مؤخراً من إعداد مشروع قانون جديد ونظام ضريبي للتعدين لتحسين وتبسيط إجراءات إقامة المشاريع الاستثمارية الخاصة في مجال الثروة المعدنية وإنشاء مركز معلومات للثروة المعدنية يتضمن كافة المعلومات التعدينية والخرائط الجيولوجية لتقليل المخاطر وجذب الاستثمارات المساهمة في إعادة هيكلة هذا القطاع الحيوي .

وأضاف «إن مسودة هذا القانون التي تسلمتها هيئة المساحة الجيولوجية جاء وفقاً لأقلمته على البيئة اليمنية من حيث أسلوب وصياغة اللوائح التنفيذية الموجودة فيه في خطوة تهدف إلى إيجاد إطار قانوني ونظام مالي وإداري لقطاع التعدين يرتكز على أفضل مثال دولي مخطط ومدروس.

وأشار الجند إلى أنه سيتم قريباً إحالة مشروع قانون تحسين بيئة الاستثمار في قطاع التعدين في اليمن إلى مجلس الوزراء لمناقشته وإقراره، من ثم إحالته إلى مجلس النواب لمناقشته والمصادقة عليه بصورة رسمية ونهائية بحسب الإجراءات الدستورية والقانونية المتبعة في ذلك.

ولفت إلى أن مؤسسة التمويل الدولية ركزت أثناء إعدادها مشروع القانون الجديد الذي يعكس رغبة الحكومة اليمنية في تحرير الصناعة ومنح المزيد من الشفافية للحقوق المعدنية على تحسين ضمانات الملكية للمستثمرين في قطاع المعادن من حيث النظام المالي الذي يتضمن استيفاء حقوق الدولة والمستثمر في آن واحد، بالإضافة إلى الإجراءات المالية والنظام المالي المبسط من حيث الوقت والكلفة بالنسبة للمشروع.

كما عملت المؤسسة الدولية على إعادة تصميم ووضع سياسة تعدين قومية وكذا مراجعة وظائف هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بالتعاون مع وزارة النفط والمعادن بهدف استقطاب استثمارات القطاع الخاص الخليجي والأجنبي في مجال المعادن مرتفعة القيمة.

وقال الدكتور الجند«إن الهدف الرئيس من إنجاز هذا القانون التطويري لقطاع المعادن هو تعزيز و تقوية إطار خطة التعدين الحالية وتطويرها وتوفير مناخ استثماري جذاب ومناسب يستند على إطار شامل لخطة تعدينية ترتكز على أفضل نظام دولي في هذا المجال وتبسيط إجراءات بدء تنفيذ المشاريع وتذليل الصعوبات أمام المستثمرين في القطاع الخاص».

وأضاف«كما يهدف إلى خفض كلفة تسجيل المشاريع الجديدة والوقت الذي تستغرقه هذه الإجراءات لتشجيع الاستثمارات الخليجية والمحلية والأجنبية للاستثمار في قطاع التعدين والذي يعول عليه كثيراً ليكون بديلاً عن النفط من حيث توفير عملة صعبة للبلاد تساعد على تنمية البنية التحتية والدفع بعملية التنمية الاقتصادية في اليمن للأمام».

ونوه الجند بأن اليمن لديها قدرات هائلة في قطاع التعدين وإن تحسين إطار سياسات هذا القطاع الهام والاستفادة المثلى من ثروات البلاد المعدنية الغنية سواءً الفلزية أم اللافلزية والصخور الإنشائية وكذا أحجار الزينة من شأنه المساهمة في جذب استثمارات جديدة ما سيدعم الاقتصاد الوطني .

وأضاف الدكتور الجند:« أنه إذا تحسنت البيئة الاستثمارية لقطاع التعدين والترويج للقانون الجديد في هذا القطاع المهم وماذا يحمل في طياته فإن المستثمر سيجد في القانون المعدل مميزات كثيرة ويحوي أفضل الممارسات الدولية فهذا بحد ذاته سينعكس على الإقبال، وقطاع التعدين يمكن أن يشغل عمالة كبيرة أكثر من عمالة النفط وينشط كذلك الصناعة التعدينية الحرفية».

وأكد ان انجاز مسودة مشروع قانون التعدين يأتي ضمن سلسلة من الإجراءات والخطوات الجادة التي تسعى الحكومة لتنفيذها خلال العام الحالي 2010 بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية للاستفادة من قدرات وإمكانيات الثروة المعدنية الهائلة في اليمن منها تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تنمية

←

مكان استخراج الملح الصخري في منطقة عياذ في مديرية جردان - -بشبوة

شاطئ بلحاف في بئر علي بمديرية رضوم - بشبوة